هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

نشرة
سوق رأس المال الفلسطيني

تصدرها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

2020

العدد العاشر

2020

العدد العاشر

سوق رأس المال الفلسطيني

نشرة ربعية تصدرها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

الربع الرابع (تشرين أول - كانون أول) 2020

المحتويات

كلمة العدد	4
تطورات القطاعات	5
قطاع الأوراق المالية	6
قطاع التأمين	10
قطاع التأجير التمويلي	13
التوعية المالية	16
الشمول المالي في فلسطين	20
أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال	25

كلمة العدد

براق النابلسي

مدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

أود في البداية ان انتهز فرصة كتابة كلمة العدد للربع الرابع والأخير من العام 2020 والذي يعتبر عام استثنائي والذي جاء بظروف صحية أثرت على الإنسانية بكاملها وهي جائحة كورونا لأتمنى ان يكون العام القادم عام أفضل في كافة الجوانب، وبالرغم من الظروف ألا أن الهيئة باشرت اعمالها للنهوض بالقطاع المالي غير المصرفي للعام المذكور.

وسيتم القاء الضوء في هذا العدد على أبرز الإنجازات التي تم تنفيذها خلال الربع الأخير من العام 2020 حيث أقر مجلس إدارة الهيئة استراتيجية الهيئة الخمسية (2021-2025)، وإقرار البرامج والمشاريع الرئيسية لاستراتيجية الهيئة، وتسهم الاستراتيجية بتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل بتوسعة نطاق القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع المالي غير الرسمي، من خلال توفير بيئة رقابية وتنظيمية لطرح خدمات ومنتجات مالية غير مصرفية جديدة. وفي سياق أخر تم تعديل نظام الإفصاح الساري لدى بورصة فلسطين بهدف تعزيز قدرة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية استنادا على معلومات أكثر دقة وشفافية، ويذكر أن الهيئة عقدت لقاء لتطوير قطاع الخدمات المالية في فلسطين وذلك بالتعاون والشراكة مع سلطة النقد ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بالإضافة الى عدد من المؤسسات والجهات الشريكة.

من جهة أخرى وفيما يخص مساق حوكمة الشركات جددت الهيئة توقيع اتفاقياتها حول دمج مساق حوكمة الشركات مع كل من جامعات القدس المفتوحة، والجامعة العربية الأمريكية، وجامعة فلسطين التقنية – خضوري.

وفي الختام لا يسعني الا ان أتقدم بالشكر لمجلس إدارة الهيئة وكافة العاملين فيها وللقطاعات التي تشرف عليها الهيئة على حسن تعاونهم وإنجازهم، واسأل الله ان يوفقنا في خدمة المجتمع والوطن.

تطورات القطاعات

• قطاع الأوراق المالية

مؤشر القدس

أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 471.3 نقطة مع نهاية العام 2020، مسجلاً انخفاضاً نسبته 10.4 % عن إغلاقه نهاية العام 2019 والبالغ 526 نقطة. والشكل رقم (1) أدناه يشير الى التغيرات في أسعار الاغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الأعوام

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)

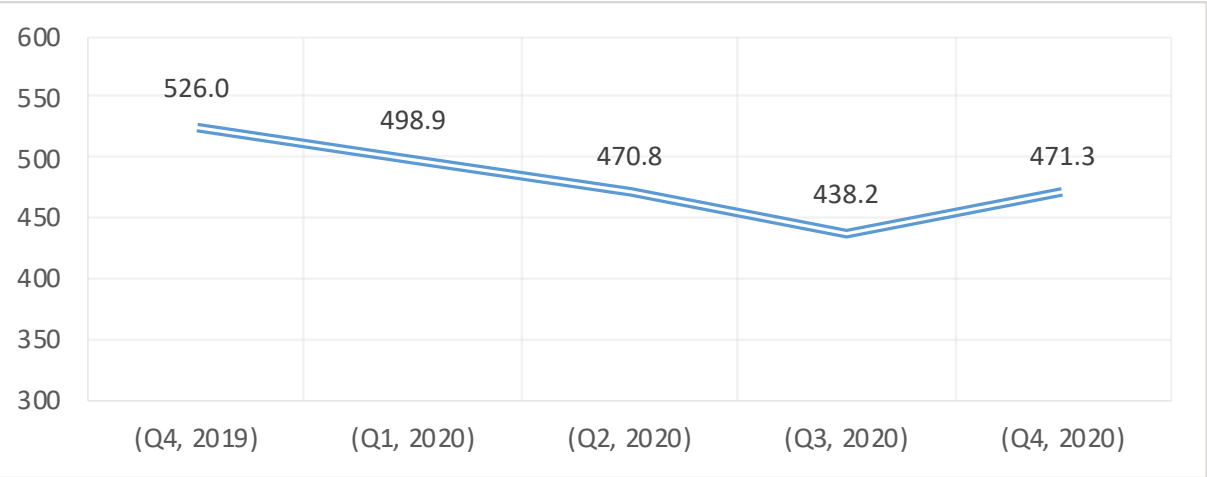

إحصائيات وبيانات التداول

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيـــــــــان	الربع الرابع 2019	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2020	2019	2020
عدد جلسات التداول	65	62	64	246	220
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	25.1	39.2	24.6	142.8	86.5
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	73.4	87.4	55.4	273.9	190.1
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,757.5	3,271.8	3,446.9	3,757.5	3,446.9
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	1.2	1.4	0.9	1.1	0.9
عدد الصفقات	6,041	3,533	5,597	29,276	17,243
اجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين	70,193	70,107	70,058	70,193	70,058
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	% 21.9	% 19.1	% 20.1	% 21.9	% 20.1
قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	% 0.4	% 0.5	% 0.3	% 1.6	% 1.1

المقارنة السنوية: شهدت مؤشرات بورصة فلسطين مع نهاية العام 2020

انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً مع نهاية العام 2019، حيث بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.4 مليار دولار مع نهاية العام 2020، وهذا يعادل ما نسبته 20.1 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[1]، لتسجل انخفاضاً نسبته 8.3 % مقارنةً مع نهاية العام 2019 (3.8 مليار دولار)، كما وانخفضت اجمالي أحجام وقيم التداول نهاية العام 2020 بما نسبته 39.5 % و30.6 % على التوالي مقارنة مع نهاية العام 2019، يعكس هذا التراجع في مؤشرات قطاع الأوراق المالية الأداء الاقتصادي العام في الفترة المشار إليها، والى المخاوف المرتبطة بتداعيات انتشار فيروس كورونا، الأمر الذي أدى الى ضعف جانب الطلب على الأوراق المالية، هذا بالتزامن مع انخفاض أسعار أسهم معظم الشركات المدرجة، إضافةً إلى تعليق التداول في بورصة فلسطين بتاريخ 2020/3/23، لغاية 2020/5/3 كإجراء احترازي لتداعيات جائحة كورونا.

من جهة أخرى، بلغ اجمالي عدد المتعاملين في بورصة فلسطين 70,058 متعامل مع نهاية العام 2020، بينهم 4.9 % من المتعاملين الأجانب غالبيتهم من الأردن.

شكل 2: التطورات السنوية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

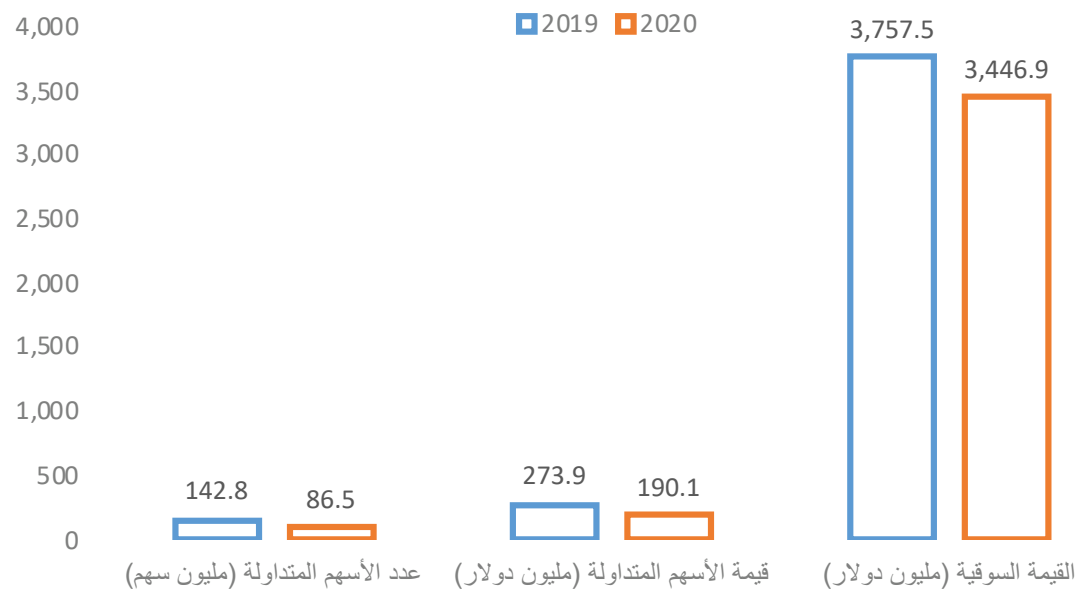

المقارنة الربعية: شهدت اجمالي أحجام وقيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الرابع من العام 2020 انخفاضاً نسبته 37.3 % و36.6 % مقارنة مع نهاية الربع

1 تم الاستناد الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2019، والبالغ 17,133.5 مليون دولار.

الثالث 2020 على التوالي، وبما نسبته 2.2 % و24.5 % مقارنةً مع نهاية الربع المناظر من العام 2019 على التوالي. فيما شهدت القيمة السوقية ارتفاعاً نسبته 5.4 % مقارنة مع نهاية الربع السابق من العام 2020، وانخفاضاً نسبته 8.3 % مقارنة مع الربع المناظر من العام 2019.

شكل 3: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

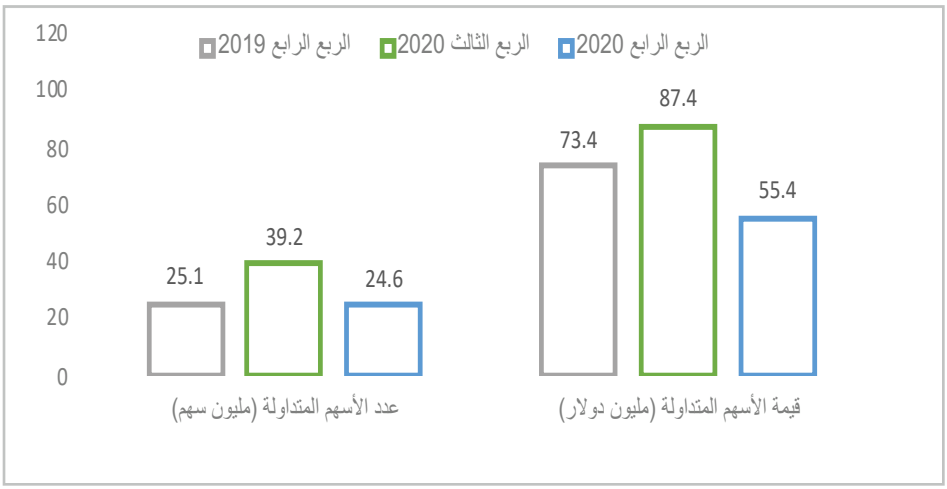

يوضح الشكل (4) صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 42.4 % (1,462 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 25.7 % (886.7 مليون دولار)

شكل 4: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية العام 2020 (مليون دولار)

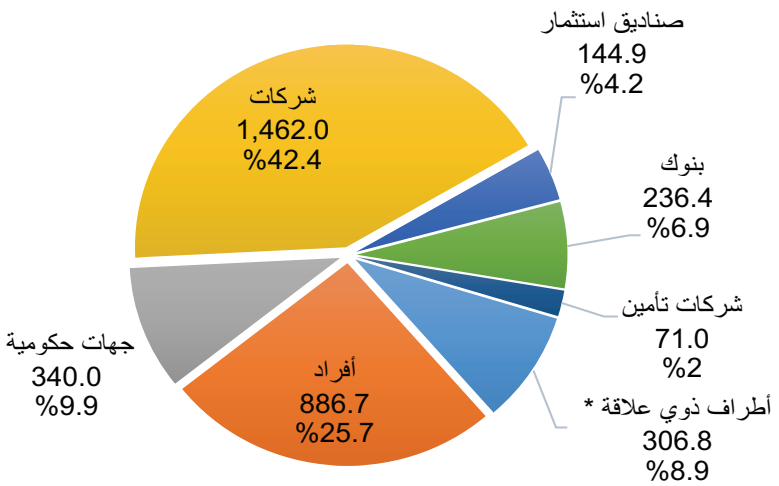

* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يوضح الشكل (5) عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم 64,066 مساهم كما في نهاية العام 2020، إضافة الى اجمالي عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين والبالغة 118,433 حساب، وكما يوضح الشكل فإن مشاركة الذكور أكبر من الاناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 5: توزيع عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والحسابات المفتوحة وفق التوزيع الجغرافي والجندري كما بنهاية العام 2020

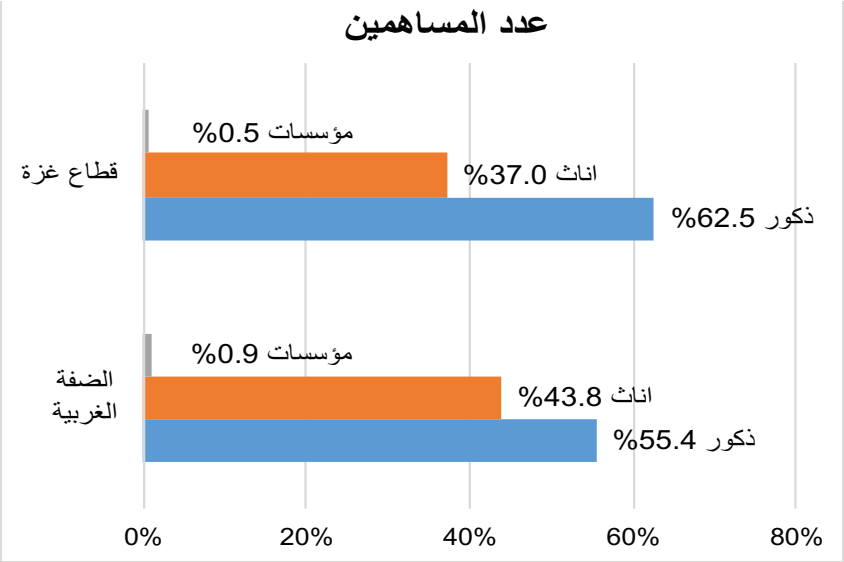

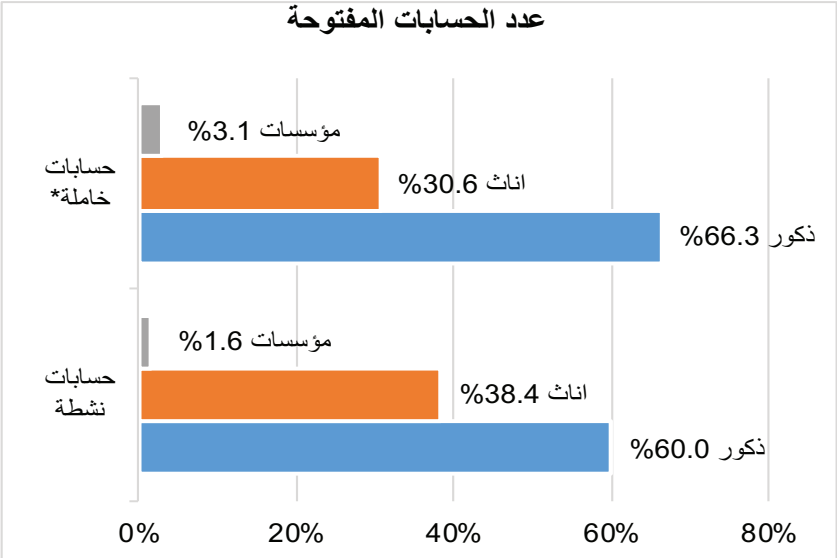

*الحسابات الخاملة: الحسابات التي رصيدها صفر ومضى عليها عام أو أكثر دون اجراء أي حركة عليها.

• قطاع التـــأمين

المقارنة السـنوية : بلغ عدد شـركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشـر شركات مع نهايـة العام 2020. ولم تشـهد المحفظة التأمينية (أقسـاط التأميـن المكتتبة) نمـواً نهاية العـام 2020 مقارنةً مع نهاية العـام 2019، حيث بلغـت اجمالي المحفظة التأمينيـة نهاية العـام 2020 ، 303.2 مليـون دولار. فيما ارتفعت اجمالي اسـتثمارات شـركات التأمين حوالـي 3 % مقارنةً مع العـام 2019. من جهة أخـرى، حافظت صافي التعويضـات المتكبدة فـي القطاع على نفس المسـتوى وذلك مقارنةً مـع نهاية العام 2019.

المقارنـة الربعية: بلغت اجمالي المحفظة التأمينية (أقسـاط التأميـن المكتتبة) كما بنهايـة الربـع الرابع من العام 2020، 72 مليون دولار منخفضةً بما نسـبته 5 % و 1 % عـن نهاية الربع السـابق من العام 2020 والربـع المناظر من العـام 2019 على التوالي. مـن جهة أخرى، لوحـظ ارتفاع اجمالي اسـتثمارات شـركات التأمين بما نسـبته 11 % و3 % مقارنـة بالربع السـابق والمناظر علـى التوالي. فيما انخفضـت صافي التعويضات المتكبـدة للقطاع كمـا بنهاية الربع الرابع مـن العام 2020 بما نسـبته 38 % و21 % مقارنـة مع نهاية الربع السـابق والمناظـر على التوالي.

جدول 2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيـــــــان	الـــربع الـــرابع 2019	الـــربع الثـــالث 2020	الـــربع الـــرابع 2020 *	2019	2020 *
اجمالي أقساط التأمين المكتتبة	72.5	75.8	72.0	302.5	302.2
صافي الأقساط المكتسبة	66.4	66.6	67.3	259.8	266.4
اجمالي استثمارات شركات التأمين	259.9	240.3	266.3	259.9	266.3
صافي التعويضات المتكبدة	(44.4)	(56.8)	(35.2)	(174.0)	(173.6)

* البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين أولية.

يشـير الجدول (3) الى أهم المؤشـرات التأمينيـة التي تعكس الأهمية النسـبية لقطاع التأميـن فـي الاقتصـاد الوطنـي، حيـث لا تـزال مسـاهمة التأمين الـى الناتـج المحلي الإجمالـي متواضعـة، علـى الرغم من نمو هذه النسـبة عبـر الأعوام الثلاثـة الماضية،

حيث بلغت مع نهاية العام 2020، 1.8 % , اذ تشير هذه النسبة «نسبة الاختراق التأمينية» الى اجمالي المحفظة التأمينية منسوبة الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، أما من حيث الكثافة التأمينية والتي تشير الى حصة الفرد من اجمالي المحفظة التأمينية، فقد بلغت نهاية العام 2020 الى 58.7 دولار أمريكي.

جدول 3: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2017	% 1.6	53.4
2018	% 1.7	56.8
2019	% 1.8	60.0
*2020	% 1.8	58.7

* البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين أولية.

يوضح الشكل (6) أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات، الذي بلغت نسبته 68.6 % من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية العام 2020، يليه التأمين الصحي بنسبة 10.6 % . كما يلاحظ أن هناك تركزاً كبيراً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاث من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 50 % من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية العام 2020 (انظر الشكل 7).

شكل 6: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية العام 2020 *

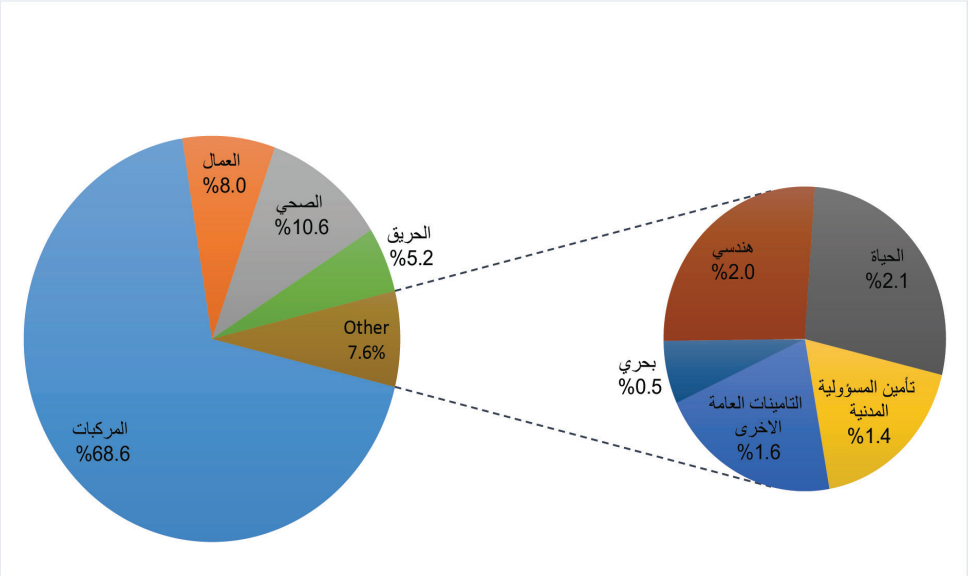

* البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين أولية.

شــكل 7: توزيع محفظــة التأمين وفقــاً للشــركات العاملة في فلســطين كما هو في نهايــة العام 2020*

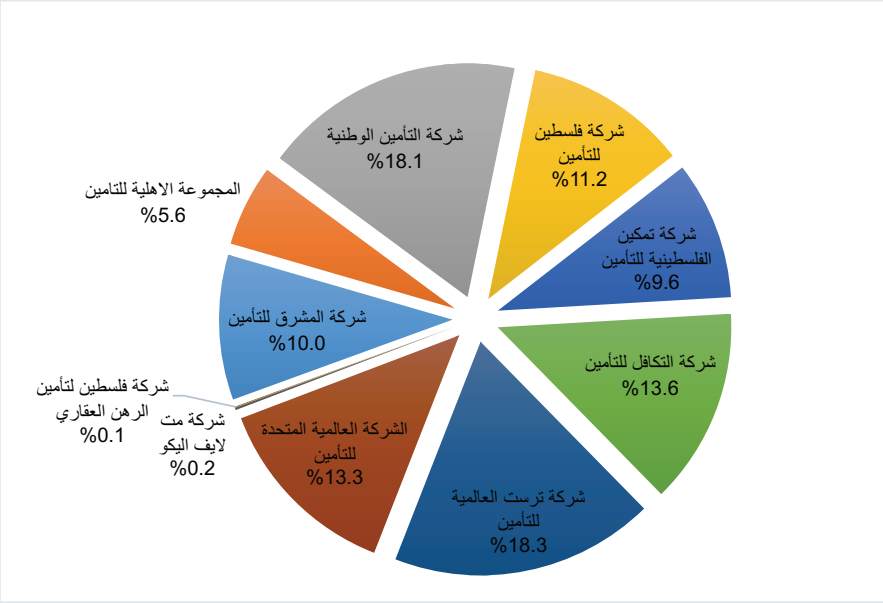

*البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين أولية.

• قطاع التأجير التمويلي

المقارنة السنوية : تعمل في فلسطين 10 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما بنهاية العام 2020. شهد أدائها انخفاضاً مع نهاية العام 2020، اذ بلغ عدد العقود 1,364 عقد بقيمة استثمار اجمالي 69 مليون دولار ويمثل هذا انخفاضاً قدره 31.7 % و24.2 % في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنةً بالعام 2019، ويعزى الانخفاض إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، التي أثرت بشكل سلبي على أداء الشركات، وسببت انخفاضاً في حجم نشاطها. (انظر الشكل 8)

شكل 8: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي

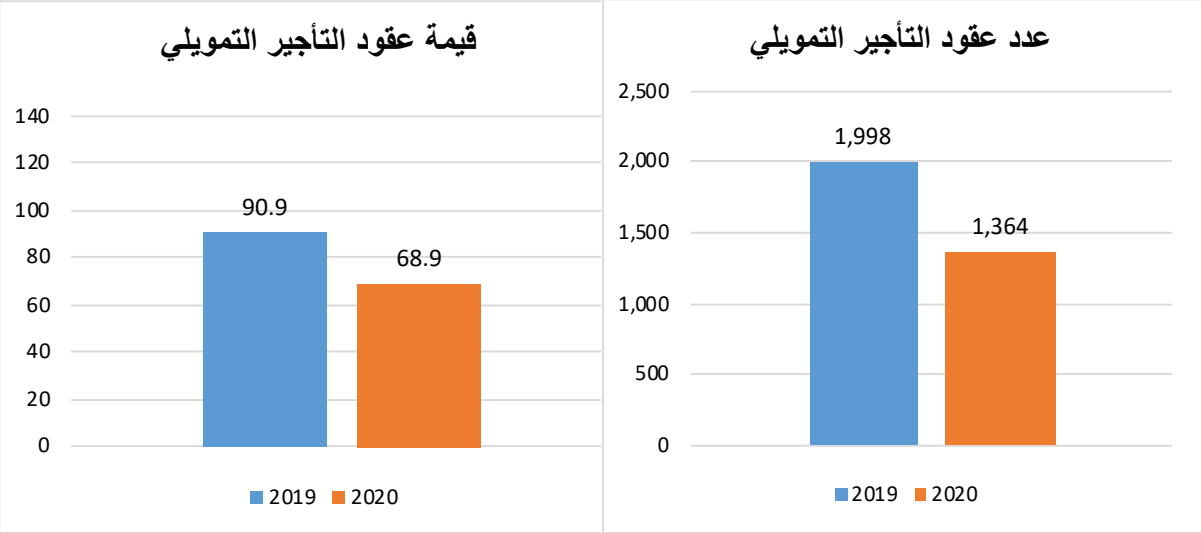

المقارنة الربعية: بلغت قيمة اجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة حوالي 25 مليون دولار بواقع 369 عقد، وذلك بنهاية الربع الرابع من العام 2020، وهذا يمثل ارتفاعاً نسبته 51.1 % و12.8 % في قيمة وعدد العقود على التوالي وذلك مقارنةً مع الربع السابق لذات العام، وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2019، يلاحظ انخفاض قيمة وعدد العقود بنسبة 7.2 % 36.5 % على التوالي

(انظر الشكل 9)

شكل 9: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

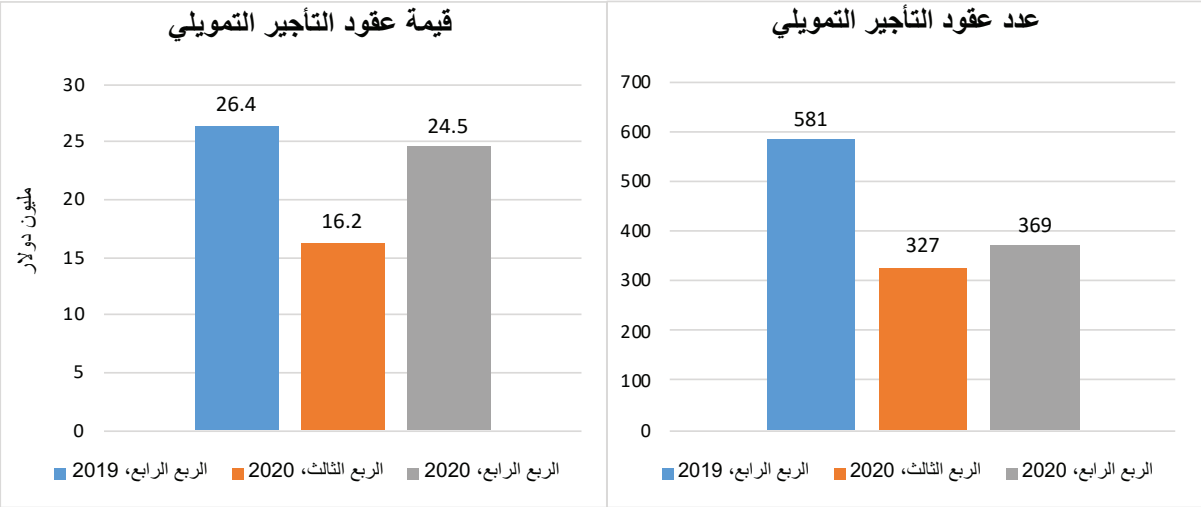

مع نهاية العام 2020، ما زال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 38.3 % تليها مدينتا نابلس وجنين بنسبة 17.5 % و10.8 % على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

شكل 10: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية العام 2020

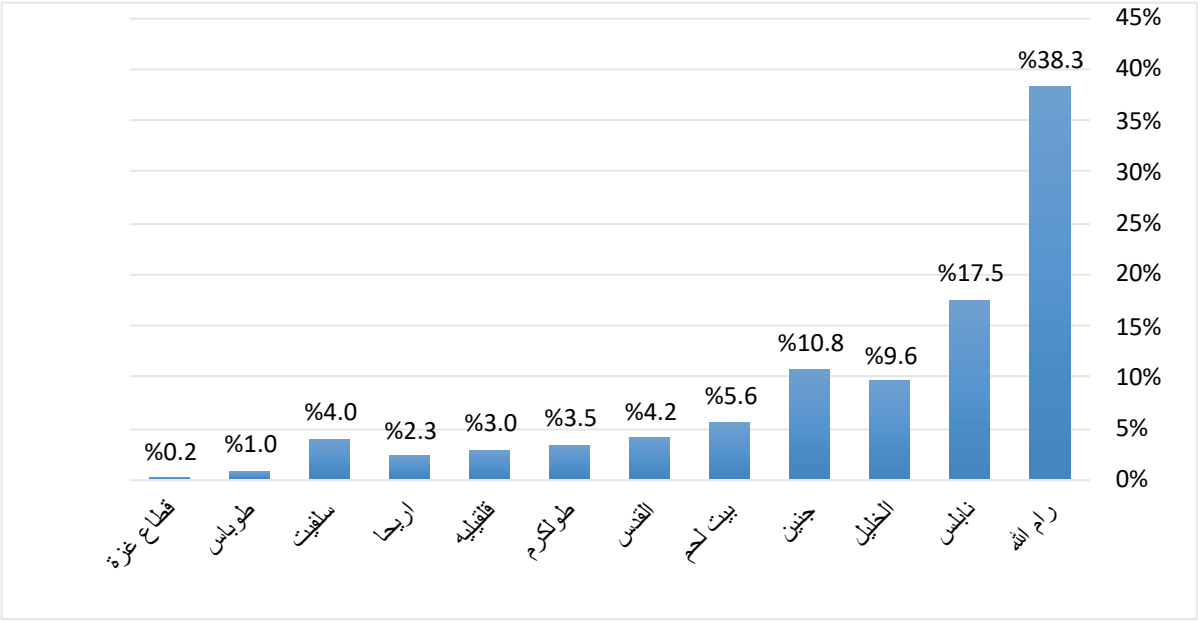

ما زالت المركبات تستحوذ على الحصة الأكبر (69.5 %) من محفظة التأجير

التمويلي نهاية العام 2020. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها، أما الشاحنات والمركبات الثقيلة، فاستحوذت على ما نسبته 22.5 %، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها) فبلغت نسبتها 8 % . (انظر الشكل 11)

شكل 11: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما بنهاية العام 2020

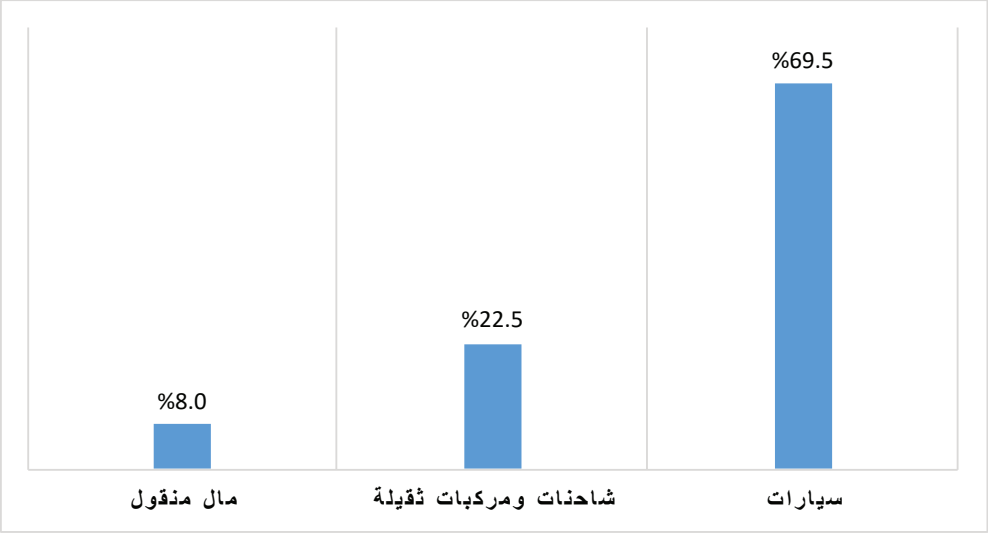

يلاحظ من الشكل رقم (12) أن 81.2 % من عدد العقود المسجلة تعود الى افراد، وذلك في نهاية العام 2020 ويلاحظ استقرار هذه النسبة مقارنةً مع العام 2019.

شكل 12: طبيعة المستأجرين حسب عدد العقود كما هو في نهاية العام 2020

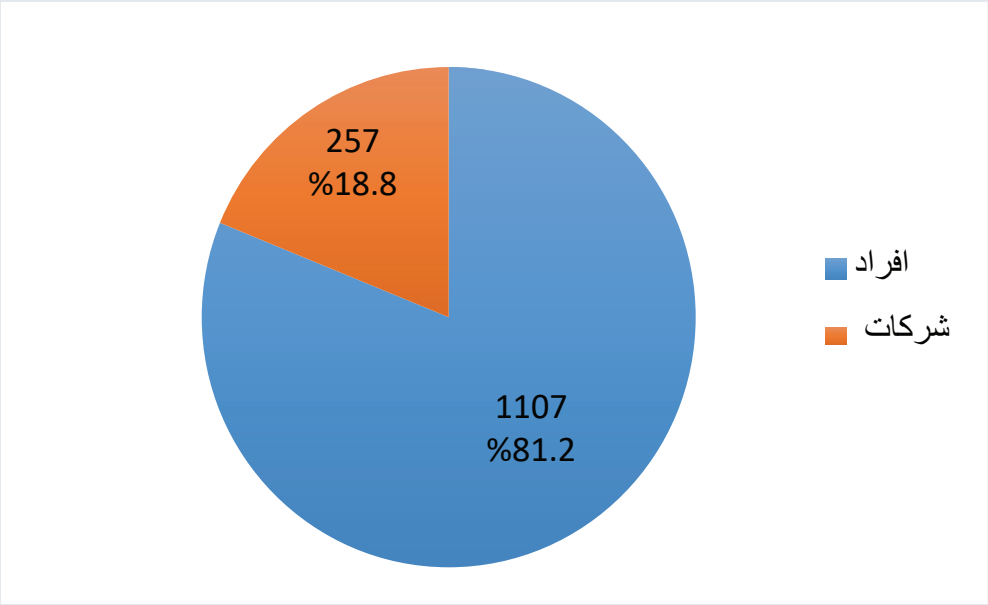

التوعية المالية

رسائل توعوية

قطاع التامين

أطلع على قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005 والأنظمة والتعليمات والقرارات والأوامر الصادرة بمقتضاه، لأنها تشكل المرجعية القانونية لمعرفة حقوقك وواجباتك تجاه شركة التأمين.

قطاع الأوراق المالية

عند التداول، كن واضحا في صيغة أمر الشراء او البيع الذي تطلب من شركة الأوراق المالية تنفيذه لها.

قطاع تمويل الرهن العقاري

إعلم أنك ستقوم برهن العقار إلى جهة التمويل عند الحصول على قرض بنظام تمويل الرهن العقاري.

قطاع التأجير التمويلي

القاعدة الذهبية للتأجير التمويلي:
سريان الجوهر الاقتصادي للعملية على شكلها القانوني.

مصطلحات توعوية

قطاع التامين

المال غير المنقول:
الأرض المملوكة لشـخص أو أكثر وتشـمل ما عليها من أبنية وأشجار وأشياء ثابتة أخرى كما تشمل كلمة العقار أيضا.

قطاع الأوراق المالية

التداول: بيع وشراء الأوراق المالية

قطاع تمويل الرهن العقاري

حق الملكية في حال قرض الرهن العقاري:
حصة أو نسـبة ملكية المقترض في العقـار والتي تزداد كلما تناقص رصيد أصل القرض وذلك عن طريق تسديد الأقساط.

قطاع التأجير التمويلي

ضمان القبول:
يضمن المـورد أن العين المؤجرة الموصوفة فـي اتفاقية التوريد تتفق غاياتها واسـتعمالها وأحـكام القوانيـن أو العرف التجاري والشـروط الواردة في اتفاقية التأجير وأنها صالحة للاستعمال.

قطـــاع التـــامين

ما هي اللغة المعتمدة لعقد التأمين في فلسطين ؟

ينظم عقد التأمين في فلســطين باللغة العربية لجميع أنواع التأمين ويجوز إدراج ترجمة دقيقة للعقد بلغة أخرى، وفــي حالــة الاختلاف حــول تفســير العقد يعتمــد النص العربي.

قطـــاع الأوراق الماليـــة

ما المقصــود بمصطلح هامش الصيانة في الاوراق المالية؟

هــو الحــد الادنى المقــرر مــن هيئة ســوق رأس المــال الفلســطينية لمســاهمة العميل فــي القيمة الســوقية للأوراق المالية في حســاب التمويل على الهامش، أي وقت بعد تاريخ الشراء.

قطـــاع تمويل الرهن العقـــاري

من المقصــود بالكفيل فيما يتعلق بقرض الرهن العقاري؟

هو طرف ثالث يتحمل مسؤولية ثانوية عن دفعات قرض الرهن العقــاري، وعادة ما يطلب مــن الكفيل تحويل راتبــه الى البنك، حيث يقتطع قســط القرض من حســابه إذا لم يسدد المقترض القسط في الوقت المحدد.

قطـــاع التأجيـــر التمويلـــي

ما المقصود بالتأجير الثانوي؟

التأجيــر الثانوي هو أن يظل للمؤجر الحق فــي تأجير الأصل (الذي ما زال مملــوكاً له)، بعد انهاء عقــد التأجير الأول أو في حال اســتعادة حيازة الأصل المستأجر.

الشـــمول المالـــي في فلسطين

Financial Inclusion in Palestine

الشمول المالي في فلسطين

مضى عامان على إقرار الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين من قبل مجلس الوزراء، والتي تعتبر من أهم الإنجازات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن الجدير بالذكر تأثر الشمول المالي في فلسطين بسبب جائحة كورونا (COVID-19) في العام 2020، فوفقاً للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للعام 2018 في فلسطين، تبلغ نسبة الأفراد البالغين المشمولين مالياً 36.4 %،

مما يعني أن 63.6 % من الأفراد يعانون من الإقصاء المالي، ويتوقع أن ترتفع نسبة الإقصاء هذا العام بسبب تراجع في معدلات استخدام المنتجات والخدمات المالية كنتيجة لجائحة فيروس كورونا (COVID-19)، وبخاصة الخدمات المالية غير المصرفية، مثل التأمين، والتأجير التمويلي، وذلك لضعف وتراجع الطلب على هذه الخدمات، نتيجة انخفاض الدخل الكلي والفردي لدى الأفراد والمنشآت والذي تأثر سلباً بسبب الجائحة، وبخاصة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، أيضاً هناك خطورة محتملة على تأثر مستويات حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية بشكل سلبي، وانعكاس بعض الإجراءات المتخذة نتيجة لتداعيات جائحة كورونا على تكاليف الخدمات المالية وثقة مستهلكي الخدمات المالية، الأمر الذي سيؤدي الى ارتفاع تكاليف هذه الخدمات المالية على المستهلكين تحديداً الأفراد وأصحاب المشاريع متناهية الصغر ورياديي الأعمال، الذين غالباً ما تكون قدرتهم على تحمل ارتفاع تكاليف هذه الخدمات محدودة.

أما في جانب العرض، فهناك تخوف من انكماش جانب العرض في الخدمات المالية بسبب تراجع الرغبة والقدرة لدى المؤسسات المالية على خدمة فئات محددة من المجتمع، وبخاصة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والأفراد الذين ليس لديهم ملاءة مالية كافية، حيث ستتردد هذه المؤسسات المالية في التوسع في الإقراض أو تقديم خدمات التمويل الأخرى؛ مثل التأجير التمويلي، لارتفاع درجات المخاطر لدى هذه الفئات، أو لعدم رغبة هذه المؤسسات المالية للتعرض أكثر لمخاطر ائتمانية.

من جهة أخرى، قد تكون هناك انعكاسات إيجابية على الشمول المالي نتيجة هذه الأزمة، مثل تركيز منح التمويل لبعض الفئات مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، في حال تبني سياسات التمويل للمشاريع الصغرة التي أعلن عنها من قبل رئاسة مجلس الوزراء وسلطة النقد، كما يتوقع أيضاً، بسبب تراجع

الشمول المالي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

الطلب على الخدمات المالية، زيادة جهود مزودي الخدمات المالية في استهداف فئات محددة لم تكن سابقاً على أولويات أعمالها، الأمر الذي يعود بالنفع على الشمول خلال العام الحالي وفي ظل جائحة كورونا COVID -19 التوجه الكبير نحو استخدام التكنولوجيا المالية والتي سهلت المعاملات المالية وعملية الشراء والبيع بتكاليف أقل.

وعلى الرغم من التحديات التي أفرزتها جائحة COVID -19 الا أن العام 2020 قد شهد عدداً من الإنجازات على صعيد القطاع المالي غير المصرفي، فقد استكملت المجموعات الفنية المنبثقة عن الاستراتيجية أعمالها عبر وسائل التواصل عن بعد، وقد أفرزت هذه الاجتماعات عدد من التوصيات والبرامج المتخصصة التي سيتم العمل على تنفيذها خلال العام 2021، وداخلياً تكاملت جهود الهيئة في العمل على عدة مستويات هامة لتحقيق الشمول المالي في فلسطين وتعزيزه لأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن أبرز هذه الإنجازات في الهيئة: المالية، زيادة جهود مزودي الخدمات المالية في استهداف فئات محددة لم تكن سابقاً على أولويات أعمالها، الأمر الذي يعود بالنفع على الشمول المالي إذا ما نجحت في الوصول إلى هذه الفئات الجديدة. أيضاً بدا واضحاً خلال العام الحالي وفي ظل جائحة كورونا COVID -19 التوجه الكبير نحو استخدام التكنولوجيا المالية والتي سهلت المعاملات المالية وعملية الشراء والبيع بتكاليف أقل.

وعلى الرغم من التحديات التي أفرزتها جائحة COVID -19 الا أن العام 2020 قد شهد عدداً من الإنجازات على صعيد القطاع المالي غير المصرفي، فقد استكملت المجموعات الفنية المنبثقة عن الاستراتيجية أعمالها عبر وسائل التواصل عن بعد، وقد أفرزت هذه الاجتماعات عدد من التوصيات والبرامج المتخصصة التي سيتم العمل على تنفيذها خلال العام 2021، وداخلياً تكاملت جهود الهيئة في العمل على عدة مستويات هامة لتحقيق الشمول المالي في فلسطين وتعزيزه لأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن أبرز هذه الإنجازات في الهيئة:

تطوير منتج التأمين متناهي الصغر

أن أحد أهداف وبرامج استراتيجية الهيئة تحديداً فيما يتعلق بالشمول المالي هو تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات ذوي الدخل المحدود وتطوير البيئة الممكنة لذلك، وبهذا الصدد خطت الهيئة خطوات هامة في مجال تطوير منتج التأمين المتناهي الصغر من حيث

تحديد الأولويات واحتياجات الفئات المستهدفة من هذا التأمين، تحديدا المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، والنساء الرياديات، ومؤخراً عملت الهيئة على الموافقة على اصدار اول منتج تأميني متناهي الصغر يستهدف النساء وهو منتج يهدف عمل تغطية صحية للنساء ضد اعراض فيروس كورونا، ويأتي تطوير هذا المنتج تحقيقاً للهدف الاستراتيجي الثاني لاستراتيجية الشمول المالي «تعزيز الوصول الى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول المالي»

التكنولوجيا المالية

تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي فقد عملت الهيئة خلال العام 2019 على وضع خطة التدخل المقترحة بخصوص التكنولوجيا المالية والتسارعات التي يشهدها السوق بهذا المجال، حيث هدفت الخطة الى رسم سياسة الهيئة بهذا الخصوص ووضع آليات التدخل الملائمة، وتنفيذاً للخطوات المقترحة لتدخلات الهيئة في تطوير التكنولوجيا المالية استجابة لمتطلبات تنفيذ استراتيجية الهيئة للأعوام 2021-2025، وعطفا على المستجدات الحاصلة في القطاع المالي غير المصرفي وانعكاس تداعيات جائحة كورونا، ومن أبرزها ازدياد اهمية استخدام التكنولوجيا المالية، تم عمل التالي:

- استحداث الادارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار على الهيكل التنظيمي للهيئة، حيث تم تحديد اختصاص الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار استناداً الى رؤية الهيئة المستقبلية تجاه المستجدات المتسارعة في القطاع المالي بشكل عام وتحديدا القطاع المالي غير المصرفي والتي تتبلور حول التكنولوجيا المالية وابتكار المنتجات والادوات والحلول المالية غير التقليدية وتوفير الادوات المالية غير المصرفية وغير التقليدية، التي تناسب الاحتياجات التمويلية لريادي الاعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في تحقيق التنمية

الاقتصادية، بالإضافة الى إدماج المفاهيم والمستجدات الجديدة في أعمال القطاع المالي غير المصرفي تحديداً الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ومتطلبات أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بعمل القطاعات التي تشرف عليها الهيئة.

- إنشاء منصة الابتكار في القطاع المالي غير المصرفي تحت اسم «إبتكر»، ويمكنكم الإطلاع على المنصة من خلال الرابط التالي : www.ebtaker.ps وتختص المنصة باستلام الابتكارات المقدمة للهيئة والنظر فيها ورصد المبادرات والابتكارات الأخرى ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية وذلك لضمان آليات تفاعل الابتكارات المالية المختلفة مع أهداف الهيئة الرقابية والتنظيمية مثل الاستقرار المالي، والنزاهة المالية، وحماية المستهلك، ومن جهة أخرى تعزيز الشمول المالي حيث أن طبيعة الابتكارات التكنولوجية تحقق الأهداف المرتبطة بتعزيز الشمول المالي من حيث زيادة نسب الوصول للخدمات المالية من خلال القنوات التكنولوجية المختلفة، وتقليل تكاليف الاستخدام والتشغيل.

وتساهم جهود الهيئة في هذا المجال في تحقيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع الاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق انتشار الخدمات المالية الرسمية .

الشمول المالي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

أخبار وقرارات
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

سوق " رأس المال " تقر إستراتيجية لخمس سنوات

"سوق رأس المال" تقر إستراتيجية لخمس سنوات

رام الله - «الأيام» أقر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال استراتيجية الهيئة الخمسية (٢٠٢١-٢٠٢٥)، وإقرار والمشاريع الرئيسية لاستراتيجية الهيئة.

وقالت الهيئة في بيان ان الاستراتيجية تسهم بتحقيق أربعة أهداف رئيسية تتمثل بتوسعة نطاق القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع المالي غير الرسمي، من خلال توفير بيئة رقابية وتنظيمية لطرح خدمات ومنتجات مالية غير مصرفية جديدة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال توفير خيارات إضافية من الوسائل التمويلية غير المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادي الإعمال وتوظيف التكنولوجيا المالية في مختلف القطاعات الخاضعة لإشراف الهيئة.

وتسعى الاستراتيجية إلى توفير الخيارات التمويلية الملائمة من حيث التكلفة والمتطلبات وزيادة فرص خلق الوظائف والاستدامة المالية للقطاعات التي تقع تحت اشراف الهيئة، وتفعيل قطاع «التخصيم» من ضمن القطاعات المالية غير المصرفية القائمة.

كما تهدف الاستراتيجية إلى المساهمة في تعزيز نسب الشمول المالي من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا المالية وتوفير منتجات مالية غير مصرفية جديدة، وتطوير سبل حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية غير المصرفية وانضباط السوق.

وتحدد الاستراتيجية مجموعة من برامج العمل التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي في القطاعات الغير مصرفية، وتعزيز قدرتها على الاسهام في التنمية الاقتصادية في الوطن، وحماية حقوق المستهلكين في القطاعات الخاضعة تحت اشراف الهيئة، وتعنى برامج العمل بتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي وتوفير البيئة الداعمة لها، إضافة إلى النهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، واستدامة القطاعات المالية تحت اشراف الهيئة وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

وتعمل الاستراتيجية على تعزيز التكنولوجيا المالية من خلال مجموعة من المشاريع التي تركز على توفير البيئة التشغيلية والتنظيمية اللازمة لتشجيع الابتكارات المالية، وتطوير وتشغيل صندوق الرقابة الافتراضي، فيما تسعى الاستراتيجية إلى النهوض بأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال تمكين إصدار الصكوك الإسلامية، وتوسيع خدمات التأمين التكافلي وغيرها من المشاريع المتخصصة والتفصيلية.

وتولي الاستراتيجية أهمية خاصة للقطاعات المالية الخاضعة تحت إشرافها من خلال العمل على إصدار قوانين وتشريعات جديدة، وتحفيز خدمات صناديق التمويل الجماعي، وتوسيع مجالات عمل القطاعات بما يسهم بالنمو الاقتصادي وتوفير خدمات تلبي احتياجات المستهلكين.

" سوق رأس المــال " تعدل نظام الإفصاح في البورصة

"سوق رأس المال" تعدل نظام الإفصاح في البورصة

رام الله - "الأيام": قرر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، أمس، تعديل نظام الإفصاح في بورصة فلسطين بهدف تعزيز قدرة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية استنادا على معلومات أكثر دقة وشفافية.

وينص القرار على إلزام الشركات المدرجة بمراجعة إفصاحها للربعين الأول والثالث من قبل المدقق الخارجي، والزامية استخدام الإفصاح الإلكتروني عند قيام الشركة بالإفصاح المالي والمعلوماتي، بالإضافة إلى الإفصاح باللغتين العربية والانجليزية وفق النموذج الذي تعتمده البورصة بهذا الشأن.

وتضمن القرار ضرورة تفعيل زاوية خاصة للتواصل مع جمهور المستثمرين عبر الموقع الإلكتروني لدى كل شركة.

وفقا للقرار يتوجب على الشركات التي تتجاوز خسائرها التراكمية أعلى من ٢٠٪ من رأس المال إرفاق تحليل تفصيلي لتلك الخسائر ومقدارها، ونسبتها إلى رأس المال، والأسباب الرئيسة التي أدت إلى بلوغ هذه الخسائر، وتاريخها، والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمعالجتها.

ويمنح القرار البورصة صلاحية إضافة علامات مميزة بجانب اسم الشركة على شاشة التداول أمام جمهور المستثمرين تفيد بنسبة الخسائر المتراكمة للشركة.

ويشير اللون الأصفر إلى أن الشركة بلغت خسائرها التراكمية من رأس المال ما بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪، في حين سيشير اللون الأحمر إلى الشركات التي تجاوزت خسائرها التراكمية ٥٠٪ من رأس مالها.

" رأس المـــال " تجدد اتفاقياتها مع ثلاث جامعات لتدريس مساق " حوكمة الشركات "

«رأس المال» تجدد اتفاقياتها مع ثلاث جامعات لتدريس مساق «حوكمة الشركات»

رام اللـــه - «الأيـــام»: جددت هيئة ســوق رأس المال الفلســطينية اتفاقياتهـــا لدمـــج مســـاق حوكمة الشـــركات مع جامعـــات: القدس المفتوحة، والعربية الأميركية، وفلسطين التقنية – خضوري.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية من خلال استهداف فئة الشباب وتحديداً طلبة الجامعات.

وتسعى الهيئة إلى حث الجامعات الفلسطينية على دمج مساق حوكمة الشـــركات في الخطط التدريسية لكليات الاقتصاد والعلوم الإدارية لطلبة البكالوريوس والماجســـتير، وتعزيز قدرات المدرسين المنوط بهم مهمة تدريس المســـاق من خلال تنفيـــذ مجموعة من برامـــج تدريب المدربين وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ومشاركة خبراء دوليين.

تجدر الإشـــارة إلـــى أن خمس جامعات فلســـطينية اســـتفادت من البرنامج منذ إطلاقـــه العام ٢٠١٥ وهي: القـــدس المفتوحة، وبيرزيت، والعربية الأميركية، وفلسطين الأهلية، وفلسطين التقنية – خضوري.

كما نفـــذت الهيئة مســـابقة متخصصة في حوكمة الشـــركات في الجامعات الفلسطينية وذلك خلال العام الأكاديمي ٢٠١٧/ ٢٠١٨، وهي الأولى من نوعها في فلســـطين بموضوع حوكمة الشـــركات، وتهدف بشـــكل رئيس إلى تعزيز ورفع وعي الطلبة بحوكمة الشركات من خلال مسابقة أكاديمية متخصصة تنفذ على مســـتوى الجامعات المحلية، وسيتم العمل على تنفيذ النسخة الثانية منها خلال الفترة القادمة.

" رأس المـــال " تجدد اتفاقياتها مع ثلاث جامعات لتدريس مساق " حوكمة الشركات "

ورشة لـ "سوق رأس المال" تناقش سبل تطوير الخدمات المالية

رام اللـــه - "الأيـــام": عقـــدت هيئـــة ســـوق رأس المال، أمس، ورشة العمل الأولـــى ضمن مشـــروع تطويـــر قطاع الخدمـــات الماليـــة فـــي فلســـطين، بالتعاون مع ســـلطة النقد ومؤسســـة التمويل الدولية، وعدد من المؤسسات والجهات الشريكة.

وقال مدير عام الهيئة براق النابلســـي فان الورشة ســـلطت الورشة الضوء على إدخـــال منتجات وخدمات إســـلامية لم تكن متاحة في فلســـطين وبما يوســـع قاعدة الشمول المالي في فلسطين.

من جهته، أكد يوســـف حبش الممثل المقيم لمؤسســـة التمويل الدولية في فلسطين أهمية اللقاء، الذي يأتي ضمن مشـــروع تطوير قطـــاع الخدمات المالية في فلســـطين والهـــادف الـــى تطوير خارطة طريـــق لدعم الخدمـــات المالية الإسلامية في فلســـطين، مشيرا الى أن هذا المشروع يأتي اســـتكمالا للشراكة الاســـتراتيجية ما بين الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية.

وتخلل الورشـــة عرضـــا تفصيليا حول أهم خطوات المشـــروع حتـــى تاريخه، إضافة الى مناقشة تقرير تقييم الوضع الحالي لقطاع الخدمات المالية الإسلامية في فلسطين، وأهم النتائج والتوصيات الخاصة بتطوير هذا القطاع.

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة الى هذه النشرة كالتالي:
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية،
نشرة سوق رأس المال الفلسطيني، العدد العاشر
الربع الرابع للعام 2020.

جميع المراسلات توجه الى:

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: 2946946 02 097+
فاكس: 2946947 02 097+
الموقع الالكتروني www.pcma.ps
البريد الالكتروني info@pcma.ps

@palestineCMA
العلاقات العامة والدولية والمشاريع
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
www.pcma.ps